

بقول ضمير اي وترين ولا يجوز نصبها بالعطف لعدم  
 المشاركة لان العيون لا تتشارك الحواشيء الترجيح  
 لان ترجيح الحواشيء نزيهة وتطوينا ولا نصبها  
 باعتبار المعنى لانها فائدة الالام بمصاحبة العيون  
 للحواشيء وقيل لا حذف ولا اضماع كما تقدم ويوقل  
 من يحسن يحسن وهذا اضر الكلام على المعقول معه  
 وهو اضر المنصوبات المذكور هنا ولما كان منها  
 ما تقدم الكلام عليه تتعالفه بنه عليه فقال واما  
 حين كان ضمير احوالها اي نظائرها في العمل واستدل  
 الشارح باضال لفظ غير بعد العطف لانهما معطوفة  
 على كان نحو كان زيد قائما وامسي غمزا وجالسا ولم  
 ان ولم احوالها فيماد ذكر من العطف نحو ان زيد  
 قائم ولعل الحبيب جالس فقد تقدم ذكرهما اي ضمير  
 كان واحوالها ولم ان واحوالها في المرفوعات منطوية  
 اي استتباعا عقب من غير افعال الا لتروا بالبالغة  
 قليلة اي تلو المنادا والخبر وكذلك الكاف للتشبيه هو  
 بمعنى التثنية اي مثل ذلك النوع المنصوب وقوله  
 فقد تقدمت هناك نصر يح يوجه الشبه اي ذكر  
 في موضع الكلام على المرفوعات في اربعة ابواب عقب  
 التواضع ومن جعلنا نابع المنصوب اي التابع للمنصوب  
 في نصبه وهو المقصود بالذكري هنا اي في هذا المحل  
 مثال في التعترايت زيد العاقل وفي الوطفايت  
 زيد وعمر وفي التوكيد ايت زيد بنفسه وفي الدليل  
 ايت زيد احوال وتقدم اعراب هذه الامثلة وما  
 ذلك والله اعلم ثم شرع رحمه الله في الكلام على المحفوظات  
 فقال

فقال حماد فاللشند اعلم عارفة بالحقوصات الاسما  
 اي حقيقة اوتيا وبلا اي الاسما المحفوظة فهو  
 من باب اضافة الصفة لموصوفها وخرجه من  
 المرفوعات والمنصوبات وانما لشرحه الله تعالى  
 باضافة المحفوظات الى الاسما البين الواقع ويكون  
 نقيب هنا وفي المرفوعات والمنصوبات على سن  
 واحد لا للاخترا من فان المحفوظ لا يكون الاسما  
 وان الحفظ منخص بالاسما كما هو معلوم  
 بلاسك ولا ريب في اي المحفوظات خاصة اي  
 لخص هذا الكتاب فلا يسي فيه بعد هذا المحفوظات  
 المشهور اياها على ثلاثة اقسام ولو عطف على كان  
 اوي ويجعل غير المشهور خمسة بزيادة المجرور بان  
 وبالجملة ولكن التحقيق ان المجرور بالتوجه  
 تحت المجرور بالحرف والمجرور بالجملة وبالجملة  
 المجرور بالاضافة فهي ثلاثة اقسام لا غير محفوض  
 بالحرف نحو زيد وقسم محفوض بالاضافة وقيل  
 العامل الخبر المفرد واختاره ابن الحاجب وقيل  
 المضاف واختاره بن مالك وغيره قال متاخر  
 عبارة البحر ان الاضافة عاملة في المضاف وهو  
 احد الاقوال واجيب بان الباع قول بالاضافة للمبني  
 فتكون الاضافة سبيل المضاف اليه ولا يلزم من  
 كونه سببا كونه عاملة اذ كون الشيء سببا اعم من  
 كونه عاملا والاعم لا يستلزم صدقه بالخص معين انهي  
 والاضافة في اللغة الامانة والاصاق والاشاد وغيره  
 اصفت ظهري للجاري اي الصفة به والسند اليه

هم

لم